

Distr.: General
7 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٦٣ من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
والميزانية المقترحة للعملية المختلطة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠٠ ٥٧٣ ١٠٣٩ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٩٠٠ ١٣٤ ١٠٢٨ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣٠٠ ٤٣٨ ١١ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠٠ ٩٤١ ٩١٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	٣٠٠ ٤٠ ٩٠٧ دولار
الانخفاض المتوقع في الإنفاق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٩٠٠ ٩٠٠ ٣ دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٥٠٠ ٥٩٠ ٧٨٢ دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	(٦٠٠ ٢٣٣ ١١ دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٩٠٠ ٣٥٦ ٧٧١ دولار

(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة)، اجتمعت اللجنة بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برودود خطية وردت في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على المعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/72/789). وترد في الفقرة ٤ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية التي قدمها المجلس بخصوص العملية المختلطة على وجه التحديد.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٤/٧٠، مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٥٧٣ ١٠٣٩ دولار (وصافيه ٢٠٠ ٩٠ ١٠١٥ دولار) للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغا إجماليه ٩٠٠ ١٣٤ ١٠٢٨ دولار (وصافيه ٢٠٨ ٠٠٠ ١٠٠٤ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذًا للميزانية بمعدل ٩٨,٩ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٣٨٨ ٣٠٠ ١١ دولار، بالقيمة الإجمالية، ١,١ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ ٤٠٠ ١٢٠ ٥ دولار، أي بنسبة ٢,٠ في المائة) وتحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ٦٠٠ ٤٣٤ ٨ دولار، أي بنسبة ٣,٨ في المائة)؛ و (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٧٠٠ ١١٦ ٢ دولار، أي بنسبة ٠,٤ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/687).

٣ - ويشير تقرير أداء الميزانية إلى أن مبلغا مجموعه ٣٠٠ ١٣٢ ٢ دولار نُقل خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (المرجع نفسه، الفقرة ٨٥). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/794) في الفرع الرابع أدناه.

٤ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل العملية المختلطة، كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ((A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالعملية المختلطة بشأن المسائل التالية: (أ) هياكل البعثة (المرجع نفسه، الفقرات ٥١٥ إلى ٥٢٥؛ انظر الفقرة ٢٥ أدناه)؛ (ب) تقدير التكلفة المعيارية

للممتلكات والمنشآت والمعدات (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرتان ٢٠ و ٢١؛ وانظر الفقرة ٥ أدناه)؛ (ج) نقص الإنفاق بين الاعتمادات والنفقات بنسبة تساوي ٥ في المائة أو تفوقها (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الجدول الثاني-٦)؛ (د) معدل استخدام الطائرات (المرجع نفسه، الجدول الثاني-١١)؛ (هـ) المكتب الإقليمي للمشتریات في عنتيبي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٦)؛ (و) الانتداب لأداء مهام مؤقتة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨٨)؛ (ز) امتثال طلبات السفر (المرجع نفسه، الجدول الثاني-١٦)؛ (ح) إدارة المركبات (المرجع نفسه، الفقرات ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٦)؛ و (ط) إنتاج واستهلاك الطاقة (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٤٦ و ٤٤٩)؛ (انظر الفقرات ٣٥ إلى ٣٨ أدناه). واللجنة على ثقة بأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ستنفذ على وجه السرعة.

تقدير التكلفة القياسية للممتلكات والمنشآت والمعدات

٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه عقب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي تستند إلى الاستحقاق في عرض البيانات المالية للمنظمة (القرار ٢٨٣/٦٠)، أصبحت البيانات المتعلقة بالمباني والأصول من الهياكل الأساسية والأصول قيد الإنشاء في عمليات حفظ السلام تُجمَع للأرصدة الافتتاحية منذ الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤^(١). ويشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه على الرغم من اتباع المنظمة حالياً لمنهجية تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك، فقد أوصى المجلس بأن تسعى المنظمة إلى الاعتراف بالتكاليف الفعلية للأصول المنشأة ذاتياً^(٢)، على النحو الذي تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ١٧ إلى ٢١). وفيما يتعلق بالعملية المختلطة، لاحظ المجلس أن معدلات إتمام البناء غير الدقيقة في موقعين من مواقع العملية أدت إلى المبالغة في تقدير القيم الدفترية للأصول بما قدره ٦ ملايين دولار خلال الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وأن المجلس تلقى تأكيداً بإدراج بند تصحيحي بنفس المبلغ خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وفي حين أن تغيير المنهجية الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات بإجرائه تحت بند تقدير التكلفة المعيارية للممتلكات والمنشآت والمعدات هو مسألة شاملة في طبيعتها بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام، فإن اللجنة تتوقع أن العملية ستكفل الإبلاغ السليم وتسجيل الأصول المنشأة ذاتياً في المستقبل.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن استعراضاً استراتيجياً مشتركاً بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد أجري للعملية المختلطة في الفترة من ٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، وأن توصيات الاستعراض الاستراتيجي قُدمت إلى المجلس في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام (S/2017/437) المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، وذلك بعد تقديم التقرير

(١) انظر تقرير اللجنة الاستشارية عن التقرير المرحلي السابع بشأن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية (A/69/414)، الفقرة ٦.

(٢) إن المنهجية الحالية مستمدة من التكاليف التي تم قياسها أصلاً في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مع إجراء تسويات في كل بعثة من البعثات، وهو ما يرى المجلس أنه لا يمكن إلا أن يكون مجرد تقدير وتبين أنه عرضة للخطأ (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرة ١٩).

الأولي للأمين العام عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ (A/71/775)^(٣). ولم توافق الجمعية العامة في ذلك الوقت على الموارد المقترحة للعملية المختلطة لكامل الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ توقعاً لتقديم ميزانية منقحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، ولكنها قررت، في قرارها ٣١٠/٧١، أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لصالح العملية المختلطة بمبلغ لا يتجاوز ٤٨٦ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/636، الفقرة ٨). وفي وقت لاحق، قدم الأمين العام تقديرات منقحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ (A/72/563)^(٤)، وقررت الجمعية، في القرار ٢٥٩/٧٢، أن تخصص مبلغ ٩٤١ ٩١٠ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، يشمل مبلغ ٤٨٦ مليون دولار الذي سبق لها الإذن به في قرارها ٣١٠/٧١.

٧ - وفيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ ما قدره ١٠٠ ٧٦٠ ٦١٤ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، من المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات ٣٠٠ ٩٠٧ ٠٤٠ دولار مقابل اعتمادات قدرها ٢٠٠ ٩٤١ ٩١٠ دولار، ليتبقى بذلك انخفاض في الإنفاق قدره ٩٠٠ ٩٠٠ ٣ دولار، أي ما نسبته ٤,٤ في المائة.

٨ - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في البعثة، التي كانت، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، كالتالي:

فئة الموظفين	الوظائف المقررة ^(١)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	١١٩	١٠١	١٥٤١
أفراد الوحدات العسكرية	١٠ ٣٠٠	١٠ ٤٢١	(١,٢)
أفراد شرطة الأمم المتحدة	١ ٠٢٨	١ ٠٠٢	٢,٥
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٥٤٠	١ ٥٥٩	(١,٢)
الموظفون المدنيون			
الوظائف الثابتة			
الموظفون الدوليون	٧٢٥	٦٧٣	٧,٢
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٧٦	١٥٩	٩,٧
الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة	١ ٧٨٢	١ ٧٢٤	٣,٣
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	١٦	١٦	-
الموظفون الفنيون الوطنيون	١	-	١٠٠
الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة	٨٠	٧٨	٢,٥
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	١٣٤	١١٧	١٢,٧

(٣) يرد تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة بهذا الموضوع في الوثيقة A/71/836/Add.7.

(٤) يرد تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة بهذا الموضوع في الوثيقة A/72/636.

فئة الموظفين	الوظائف المقررة ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
الوطنيون	٤	٤	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	-

(أ) يمثل النشر المقرر لشهر شباط/فبراير ٢٠١٨ الوارد في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقا للتقليص التدريجي لعدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في العملية المختلطة (انظر الفقرات ٦ و ١١ والحاشية ٥ أدناه من هذا التقرير).

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، وصل مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأفضية مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها إلى ٤٦٩ ٠٠٠ ١٣٩ ١٥ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٥٥١ ٠٠٠ ١٤٧٤٠ ١٤ دولار، وبقي رصيد غير مسدد قدره ٣٩٨ ٩١٨ ٠٠٠ دولار. وحتى التاريخ نفسه، بلغت الموارد النقدية المتاحة للعملية المختلطة ما قدره ١٣٦ ٨٤٥ ٠٠٠ دولار، وهو ما يكفي لتغطية احتياطي التشغيل لثلاثة أشهر، وقدره ١٤٧ ٣٨٧ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وتشير اللجنة إلى النداءات المتكررة الموجهة من الجمعية العامة إلى جميع الدول الأعضاء لحثها على دفع أنصبتها المقررة في حينها بالكامل ودون شروط (انظر القرار ٢٤٧/٧٠).

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بتسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات المقدمة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٤٦٥ ٠٠٠ ٣٥ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وضدّ على المعدات المملوكة للوحدات وسُددت تكاليفها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٦١ ٧٣٤ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ مبلغ ٧٧٢٣ ٠٠٠ دولار لتسوية ١٨١ مطالبة منذ إنشاء العملية المختلطة؛ ولا تزال ١٥ مطالبة تنتظر البت فيها. وتلاحظ اللجنة ارتفاع عدد المطالبات التي تنتظر البت فيها، وهي تتفق أن تلك المطالبات ستتم تسويتها على وجه السرعة.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١١ - أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ووفقا لذلك القرار، فقد بدأت العملية المختلطة في تقليص أعداد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين فيها على مرحلتين خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث اختتمت المرحلة الأولى منهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وستختتم المرحلة الثانية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/636، الفقرة ١٠).

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سيشتركان في إجراء استعراض استراتيجي آخر للعملية المختلطة (انظر الفقرة ٦ أعلاه) بغية النظر في مفهوم جديد للبعثة مع تعديل

أولوياتها قبل تحديد ولايتها في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن فريق الاستعراض الاستراتيجي المشترك قام بزيارة ميدانية في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وأنه سيقدم تقريره بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وسيجري الاستعراض الاستراتيجي تقييما للأولويات الاستراتيجية للعملية المختلطة، وسيقدر مدى انتشارها الجغرافي، وسيواصل النظر في دورها وفي دور فريق الأمم المتحدة القطري في المستقبل فيما يتعلق بأنشطة تحقيق الاستقرار في دارفور. وسيدرس الاستعراض أيضا تشكيل العملية المختلطة والتغييرات في طبيعة تشغيلها، بما في ذلك القوام المأذون به للعنصر العسكري وعنصر الشرطة، وحجم وتشكيله العنصر المدني، وانسحاب العملية المختلطة من القطاعات أو مواقع الأفرقة.

١٣ - وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تشمل احتياجات العملية المختلطة لفترة ١٢ شهرا بكاملها (A/72/794)، ولكنها لا تستبق أي قرار قد تتخذه الهيئات التشريعية بشأن نتائج الاستعراض الاستراتيجي المشترك لولاية العملية المختلطة.

١٤ - ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة التي ستضطلع بها العملية المختلطة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات من ٨ إلى ٣٨ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/794).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٥ - تبلغ الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما قدره ٥٠٠ ٥٩٠ ٧٨٢ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٧٠٠ ٣٥٠ ١٢٨ دولار، أي بنسبة ١٤,١ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعكس هذا التغيير الأثر المشترك للتخفيضات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١٠٠ ٨٢٩ ١٠٦ دولار، أي ٢٢ في المائة) والموظفين المدنيين (٦٠٠ ٩٠١ ٢٤ دولار، أي ١٠,٢ في المائة)، وتقابل ذلك جزئياً زيادات مقترحة تحت بند التكاليف التشغيلية (٣٣٨٠ ٠٠٠ دولار، أي ١,٩ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/72/794).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفترة	القوام المأذون به للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	القوام المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ الفرق
المراقبون العسكريون	١٤٢	١٤٢
أفراد الوحدات العسكرية	٨ ٥٩٣	٨ ٥٩٣
شرطة الأمم المتحدة	٩٦٠	٩٦٠
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	١ ٥٤٠	١ ٥٤٠
المجموع	١١ ٢٣٥	١١ ٢٣٥

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ نتيجة للتقليص التدريجي.

١٦ - تبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٣٠٠ ٤٨٤ ٣٧٩ دولار، بزيادة قدرها ١٠٠ ٨٢٩ ١٠٦ دولار، أي بنسبة ٢٢ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعكس هذا النقص تخفيضات تحت بند الوحدات العسكرية (٩٥،٦ مليون دولار، أي ٢٥،٥ في المائة)، وشرطة الأمم المتحدة (٥،١ مليون دولار، أي ١٠،٦ في المائة) ووحدات الشرطة المشكّلة (٦،٢ مليون دولار، أي ١٠،٧ في المائة)، ويرجع ذلك أساساً إلى إعادة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إلى بلدانهم، وقد شمل ذلك ست وحدات من المشاة، ووحدة طبية، واثنين من وحدات الشرطة المشكّلة، التي قد يصل عدد أفراد الوحدة منها إلى ١٤٠ فرداً، خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وفقاً لإعادة تشكيل العملية المختلطة^(٥) (المرجع نفسه، الفقرات ١٠١ إلى ١٠٣).

تجديد المستودعات

١٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها اقتراح زيادة قدرها ٦٠٠ ٣٤٩ دولار، أي ٧،٢ في المائة، تحت بند حصص الإعاشة لوحات الشرطة المشكّلة، تعزى أساساً إلى مخصصات تجديد المستودعات، فيما يتعلق بالتخطيط لإبرام عقد جديد لحصص الإعاشة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه، وفقاً لأحكام العقد الحالي لحصص الإعاشة في العملية المختلطة، سيقوم المتعاقد عند انتهاء العقد في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بنقل جميع المرافق والأصول والمعدات إلى العملية المختلطة، ويمكن فيما بعد نقل ذلك إلى متعاقد جديد. وقبل النقل إلى متعاقد جديد، سيكون من الضروري، بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٩، تجديد المستودعات الثلاثة والمعدات المرتبطة بها، التي ستصل إلى ست سنوات من حياتها مع التعرض لأحوال مناخية قاسية في منطقة البعثة. وقد لوحظ أن كفاءة بعض الأصول التي تتصل مباشرة بسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك غرف التبريد والضواغط ومعدات المخازن، انخفضت انخفاضاً ملحوظاً. وعلاوة على ذلك، ليست المستودعات مجهزة حالياً بمقصورات عازلة، وهو شرط هام للحفاظ على سلسلة التبريد أثناء شحن السلع وتفريغها.

١٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تتضمن ما مجموعه ١،٥ مليون دولار من الاحتياجات المقدرة لتجديد المستودعات الثلاثة والمعدات المرتبطة بها (أي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لكل مستودع)، ويظهر ذلك على أساس تناسبي تحت بند حصص الإعاشة في إطار بند الوحدات العسكرية (١ ٢٧٥ ٠٠٠ دولار) ووحدات الشرطة المشكّلة (٢٢٥ ٠٠٠ دولار). ومع التسليم بأهمية الحفاظ على سلامة الأغذية وجودتها للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فإن اللجنة ليس لها اقتناع تام فيما يتعلق بالاعتماد المقترح وتوصي بنقص ٢٠ في المائة من التكاليف المقدرة المقترحة لتجديد المستودعات الثلاثة والمعدات المرتبطة بها (أي نقص ما قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار).

١٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ١٨ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

(٥) تم تخفيض القوام الأقصى المأذون به للعملية المختلطة من ٦٩٨ ١٥ فرداً إلى ٥٩٣ ٨ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية؛ ومن ٥٨٣ ١ فرداً إلى ٩٦٠ ٩ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة؛ ومن ٨٦٠ ١ فرداً إلى ٥٤٠ ١ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة بحلول نهاية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الموظفون المعتمدين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	الموظفون المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفرق
الوظائف الثابتة			
الموظفون الدوليون	٧١٣	٦٧٣	(٤٠)
الموظفون الوطنيون ^(ب)	١ ٨٢٢	١ ٥٨٨	(٢٣٤)
وظائف المساعدة المؤقتة العامة	٩٧	٩٧	-
متطوعو الأمم المتحدة	١٢٨	١٠٩	(١٩)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	-
المجموع	٢ ٧٦٦	٢ ٤٧٣	(٢٩٣)

(أ) يعكس مستوى الملاك الوظيفي المعتمد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ نتيجة التقليل التدريجي.

(ب) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة.

٢٠ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٤٠٠ ٣٦٨ ٢١٩ دولار، وهو ما يمثل نقصاً قدره ٦٠٠ ٩٠١ ٢٤ دولار، أي بنسبة ١٠,٢ في المائة، عن الاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن هذا النقص يعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات بسبب الإلغاء المقترح لما مجموعه ٢٩٣ من الوظائف الثابتة والمؤقتة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إضافة إلى إلغاء ما مجموعه ٥٨٤ من الوظائف الثابتة والمؤقتة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تمشياً مع توصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين (المرجع نفسه، الفقرات ١٠٤ و ١٠٥ والفرع خامساً - باء).

٢١ - ويذكر الأمين العام أن استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بهدف موازنة مستويات ملاك الموظفين وفقاً لإجراءات إعادة تشكيل العملية المختلطة أسفر عن النقص من الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترح أن يتم على ثلاث مراحل. وأدت المرحلة الأولى إلى إلغاء ٤٢٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بينما ستسفر المرحلة الثانية عن إلغاء ١٥٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويقترح في المرحلة الثالثة إلغاء ٢٩٣ من الوظائف الثابتة والمؤقتة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/72/794، الفقرة ١٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن من مجموع ٨٧٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة أُلغيت أو اقترح إلغاؤها خلال المراحل الثلاث في الفترتين ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٩/٢٠١٨، هناك ٥٤٧ وظيفة مشغولة و ٣٣٠ وظيفة شاغرة.

معدلات الشغور

٢٢ - ترد تفاصيل مقترحات الأمين العام بشأن معدلات الشغور في الفرع ثانياً - دال من وثيقة الميزانية (A/72/794). فبالنسبة للموظفين الدوليين، يقترح معدل شغور قدره ٧ في المائة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بمعدل ١١,٥ في المائة المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الانخفاض المتوقع في معدلات الشغور خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ في بعض

فئات الموظفين المدنيين يعكس الإلغاءات التي تمت في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ والإلغاءات المقررة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها أن في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، بلغ المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور المتعلق بموظفي البعثة للفترة الحالية ١٥,٣ في المائة، وبلغ المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور المتعلق بالموظفين الدوليين ٧,٢ في المائة. ولذلك، توصي اللجنة بتطبيق معدل الشغور البالغ ٧,٢ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين على تقديرات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة حسب الاقتضاء.

التوصيات المتعلقة بالوظائف

٢٣ - يُقترح ما مجموعه ٢ ٤٧٣ من الوظائف المدنية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ويشمل ذلك التغييرات التالية في ملاك الموظفين: (أ) اقتراح إلغاء ٢٩٣ من الوظائف الثابتة والمؤقتة (٤٠ وظيفة ثابتة دولية، و ٥ وظائف ثابتة من الفئة الفنية الوطنية، و ٢٢٩ وظيفة ثابتة من فئة الخدمة العامة الوطنية، و ١٩ وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة)؛ و (ب) اقتراح نقل وظيفة المتحدث الرسمي (ف-٥) من قسم الاتصالات والإعلام إلى مكتب الممثل الخاص المشترك. ويشار إلى أن هذا النقل مقترح لضمان القدرة على إقامة اتصالات مباشرة وأكثر كفاءة في المكتب المباشر للممثل الخاص المشترك دعماً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧). ونظراً للتعقيدات المرتبطة بإعادة تشكيل العملية المختلطة بموجب النهج ذي الشقين، من المهم أن تجري الاتصالات المتعلقة بأنشطة العملية ومستقبلها بطريقة متسقة ودقيقة وموحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧).

٢٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنأً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرة ٢٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين.

هيكل البعثة وإعادة تشكيلها

٢٥ - قام مجلس مراجعي الحسابات بتحليل تنظيم الركيزة السياسية وركيزة الحماية في العملية المختلطة^(٦) (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ٥١٥-٥٢٥). ولاحظ المجلس أن استعراض ملاك الموظفين المدنيين أوصى بأمر منها: (أ) دمج قسم الشؤون المدنية والقسم المعني بتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية القائمين حالياً للاستفادة من الآليات القائمة المتصلة بمشاريع الدعم على مستوى المجتمع المحلي؛ و (ب) وضع خطة للبعثة تكون محددة بما يكفي لتمكين جميع الأقسام والوحدات من التواصل فيما بينها وضمان تكامل ما تتبعه من مفاهيم وخطط عمل مع المفهوم الجديد للبعثة. ويرى المجلس أن مهمة تقليص حجم البعثة وإعادة تشكيلها في الوقت نفسه هي مهمة تتطلب توجيهها مستمرا من المقرر طوال عملية المواءمة. وقد أبلغت إدارة عمليات حفظ السلام المجلس أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٥٩/٧٢، على هيكل تنظيمي جديد يتماشى مع مفهوم البعثة الجديد، إلى جانب ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وأن القسم المعني بتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية وقسم الشؤون المدنية قد أُدمجا لتشكيل القسم المعني بالحوكمة وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، أبلغت

(٦) على نحو ما ورد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات، تتألف الركائز مما يلي (أ) قسم الشؤون المدنية؛ (ب) قسم حقوق الإنسان؛ (ج) قسم الشؤون السياسية، (د) قسم الاتصالات والإعلام؛ (هـ) قسم حماية المدنيين والاتصال للأغراض الإنسانية؛ (و) الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ز) وحدة حماية الطفل؛ (ح) القسم المعني بتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية؛ و (ط) قسم سيادة القانون (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرة ٥١٥).

الإدارة المجلس أيضا بضرورة مواءمة خطة البعثة الجديدة مع الاستعراض الاستراتيجي المقرر إجراؤه في مطلع عام ٢٠١٨ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). وتتفق اللجنة الاستشارية مع رأي مجلس مراجعي الحسابات القائل بأن الإدارة في المقر يجب أن تواصل دعم العملية المختلطة في إعادة تنظيم هيكلها وفقا لمفهوم البعثة وخطتها المعدلين من أجل تعزيز التنسيق وزيادة الكفاءة. وترى اللجنة أن هذا الدعم المتواصل ضروري بالنظر للاستعراض الاستراتيجي الجاري وأثره المحتمل على العملية المختلطة.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	مخصصات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	المخصصات المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفرق
التكاليف التشغيلية	١٨٠ ٣٥٧ ٨٠٠	١٨٣ ٧٣٧ ٨٠٠	٣ ٣٨٠ ٠٠٠

٢٦ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ١٨٣ ٧٣٧ ٨٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٣ ٣٨٠ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ١,٩ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويقترح الأمين العام تخفيضات في إطار جميع فئات الإنفاق باستثناء فئتين يقترح الزيادة فيهما، وهما فئة السفر في مهام رسمية (٢,٠ مليون دولار) وفئة اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣,٦ مليون دولار) (انظر A/72/794، الفرع ثانيا - ألف).

السفر في مهام رسمية

٢٧ - يقترح اعتماد قدره ٣ ٠٥٦ ٩٠٠ دولار تحت بند السفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٥ ٢٠٠ دولار، أو ٧,٢ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة مخصصات السفر للاضطلاع بمهام الدعم المنوطة بالعملية المختلطة (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٨). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن هذه الزيادات تعزى أساسا إلى زيادة احتياجات السفر داخل منطقة البعثة فيما يتعلق بالمسائل التشغيلية المتصلة بقاعدة العمليات المؤقتة المنشأة حديثا في قولو، وارتفاع المساهمات المخصصة لسفر أفرقة الخبراء في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف. وإذ تضع اللجنة في الاعتبار إغلاق ١١ من مواقع/معسكرات الأفرقة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وإلغاء أو اقتراح إلغاء ٨٧٧ من الوظائف الثابتة والمؤقتة خلال الفترتين ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٩/٢٠١٨ (انظر الفقرة ١٠٩ من الوثيقة A/72/794 والفقرة ٢١ أعلاه)، توصي اللجنة بالاحتفاظ بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ عند نفس مستوى الموارد المعتمدة تحت بند السفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (وهو نقص قدره ٢٠٥ ٢٠٠ دولار).

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٢٨ - يمثل الاعتماد البالغ ٣٥ ٩٨٦ ١٠٠ دولار المقترح للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ زيادة قدرها ٦ ٢٧٩ ٧٠٠ دولار، أي بنسبة ٢١,١ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشار

إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى اعتماد رُصد لتغطية التزام طارئ، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة (A/72/794، الفقرة ١١٢). وترى اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المرصود لتغطية الالتزام الطارئ لا ينبغي إدراجه، في هذه المرحلة، في الميزانية المقترحة، وأن النفقات، إن وجدت، يمكن أن تدرج في تقرير الأداء المتعلق بالفترة. واللجنة على ثقة من أن المزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة سيقدّم إلى الجمعية العامة.

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

٢٩ - يمثل الاعتماد البالغ ٨٠٠ ٥٦ دولار المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ نقصاً قدره ٢٠٠ ١٧٦ دولار، أي ٧٥,٦ في المائة. بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ من المعلومات المقدمة إليها أن المقترح يشمل تحت بند فرادى الخبراء الاستشاريين زيادة قدرها ٨٠٠ ١٩ دولار، أي بنسبة ١١٦,٥ في المائة، بما في ذلك الاحتياجات المقترحة لما يلي: (أ) رصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين التي وضعتها العملية المختلطة (خبير استشاري واحد بمبلغ ٥ ٠٠٠ دولار)؛ (ب) أنشطة جمع الأموال من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون (خبير استشاري واحد بمبلغ ٣ ٣٠٠ دولار)؛ (ج) توفير التدريب في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء دارفور (خمسة خبراء استشاريين بما مجموعه ٦ ٠٠٠ دولار). وتلاحظ اللجنة أن العملية المختلطة لها قسم معني بحماية المدنيين وبالاتصالات المتعلقة بالشؤون الإنسانية، ووحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقسم معني بسيادة القانون (انظر الحاشية ٦ أعلاه). وترى اللجنة أن هذه الأنشطة، باعتبارها أنشطة صدر بها تكليف، ينبغي أن يضطلع بها موظفو العملية المختلطة، وتوصي اللجنة بتخفيض قدره ٣٠٠ ١٣ دولار.

المرافق والهياكل الأساسية

٣٠ - في إطار خدمات الصيانة، يقترح رصد مبلغ ٩٠٠ ٥٣٣ ٢ دولار، بنقصان قدره ٩٠٠ ٧٣٥ دولار، أو بنسبة ٢٢,٥ أو، في المائة، عن الموارد المعتمدة لفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. غير أن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغت (٣٠٠ ٥٤ دولار) حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ذاتها وقدرها ٨٠٠ ٢٦٩ ٣ دولار. واعتباراً لمط الإنفاق في الفترة الحالية، توصي اللجنة بأن ينقص مبلغ مليون دولار من مبلغ ٩٠٠ ٥٣٣ ٢ دولار المقترح رسده لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٣١ - وفيما يتعلق بالوقود والزيوت ومواد التشحيم، يُقترح رصد مبلغ ١٠٠ ٢٥١ ٣٣ دولار لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بزيادة قدرها ٧٠٠ ٦٨٧ دولار، أو بنسبة ٢٤١ في المائة، لأن السعر يُتوقع أن يرتفع إلى ٩٣,٠ دولار للتر الواحد من وقود مولدات الكهرباء، وهو السعر المأخوذ به في الميزانية المقترحة، بالمقارنة مع سعر ٩١,٠ دولار للتر الواحد الذي أُخذ به في ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وقد اقترح أن يخصص من المبلغ الإجمالي مبلغ ٤٤٦ ٥٠٩ ٢٢ دولاراً لوقود المولدات. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن العملية المختلطة تشغل حالياً ما مجموعه ١٤ ١٧ من مولدات الكهرباء. وبينما لم يتم استبدال أي مولدات في فترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فإنه من المقرر استبدال ٣٠ منها في فترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ومثلها في فترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة كذلك أن العملية المختلطة تعترم اقتناء ١٥ من مولدات الكهرباء العالية الأداء (٥٠٠ كيلو فولت أمبير - ٧٥٠ كيلو فولت أمبير) للاستعاضة

بما عن ٣٠ من المولدات المقرر إخراجها من الخدمة خلال فترة الميزانية، وذلك في إطار الاستراتيجية التي ترمي من خلالها العملية المختلطة إلى الحد من بصمتها الكربونية والتقليل إلى أدنى حد ممكن من اعتمادها على الوقود الأحفوري. ومن شأن اقتناء مولدات الكهرباء العالية الأداء أن يساهم في الحد من استهلاك الوقود عن طريق جعل محطات توليد الطاقة الكهربائية تعمل بالتزامن وبطريقة آلية، ذلك أن مولدات الكهرباء المتزامنة تتوقف بالتتابع تبعاً لانخفاض الطلب على الطاقة. وبالنظر إلى الكفاءة المزمع تحقيقها من التشغيل المتزامن لمولدات الكهرباء، وإغلاق ١١ من مواقع الأفرقة في فترة ٢٠١٧/٢٠١٨، واستعمال مصادر الطاقة المتجددة (انظر الفقرتين ٣٥ و ٣٦ أدناه)، توصي اللجنة بتخفيض الاعتماد المقترح لوقود المولدات، وهو ٢٢ ٥٠٩ ٤٤٦ دولاراً، بنسبة ١٠ في المائة (ويكون مقدار التخفيض هو ٢ ٢٥٠ ٩٤٥ دولاراً).

النقل البري

٣٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن تخفيضاً بنسبة ٥ في المائة (٢٢٣ ٩٧٩ دولاراً) يتعلق بـ "تسوية عدم الاستخدام" قد طُبّق على تقديرات تكاليف الوقود والزيوت ومواد التشحيم في بند النقل البري لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن العملية المختلطة تقدر أن ٥ في المائة من مكونات أسطولها من المركبات ستكون في فترة ٢٠١٨/٢٠١٩ خارج الاستخدام في أي وقت من الأوقات لأسباب متنوعة، منها أعمال التصليح والصيانة وتصليح الأضرار الناجمة عن الحوادث وانتظار وصول قطع الغيار اللازمة لإتمام التصليحات. فالمركبات لن تكون جاهزة للاستخدام في تلك الأوقات، ولذلك لن تستهلك الوقود أو الزيوت أو مواد التشحيم. ولذلك طُبّق تسوية على التكلفة التقديرية الإجمالية للوقود والزيوت ومواد التشحيم تناسب الوقت الذي تكون فيه المركبات خارج الخدمة أو غير صالحة. وبالنظر إلى أن من عمليات حفظ السلام من يطبق تسويات مقابل عدم الخدمة على تقديرات التكاليف الخاصة بالوقود والزيوت ومواد التشحيم في إطار بند النقل البري في أثناء إعداد ميزانيات حفظ السلام، فإن اللجنة تتوقع أن يُقدم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير معلومات عما في ميزانيات حفظ السلام من تسويات من هذا القبيل.

العمليات الجوية

٣٣ - يُقترح رصد مبلغ ٦٠٠ ٣٣٣ ٦٥ دولاراً للعمليات الجوية، أي بنقصان قدره ٦٠٠ ٢٥٤ دولاراً، أو ٠,٤ في المائة، مقارنةً بالموارد المعتمدة لفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق باستخدام الطائرات أن العملية المختلطة حققت ٦٣ في المائة كعمد استخدام في فترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (نسبة ساعات طيران الفعلية مقابل ساعات الطيران المدرجة في الميزانية). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن عدد الطائرات المقترح لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ هو نفسه المعتمد لفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (٤ طائرات ثابتة الجناحين و ١٧ طائرة بأجنحة دوارة) وأن عدد ساعات الطيران المقترحة لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (١١ ٨٣٩ ساعة طيران) قد خفض بما عدده ١ ٠٣٨ ساعة مقارنة بـ ١٢ ٨٧٧ من ساعات الطيران في فترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأبلغت اللجنة أيضاً أن تواضع النقصان البالغ ٦٠٠ ٢٥٤ دولاراً المقترح لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، في مقابل الانخفاض الكبير في عدد ساعات الطيران المقترحة، يعزى أساساً إلى الأثر المترتب في بند العمليات الجوية من التخفيضات التي طبقتها الجمعية العامة في الميزانية النهائية المعتمدة لفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتبدي اللجنة المزيد من الملاحظات وتقدم المزيد

التوصيات بشأن العمليات الجوية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

٣٤ - توصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٧ إلى ٣١ أعلاه، والفقرة ٣٦ أدناه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالتكاليف التشغيلية.

٤ - مسائل أخرى

المبادرات البيئية

٣٥ - لقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن العملية المختلطة قامت خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٧ بتركيب وصيانة ٧٠٠ لاقط كهروضوئي في منطقة البعثة بتكلفة إجمالية قدرها ٣٠٠ ٢٧٩ دولار. وأورد المجلس أن ٧٠ من الألواح لم تكن صالحة للاستخدام وأن اثنين من النظم الفلطاظونية لم تكن تجري صيانتهما كما ينبغي. وفيما يتعلق بإنتاج الطاقة، اكتفت العملية المختلطة برصد نظام واحد من بين ثمانية نظم فلطاظونية، وقد أنتج ٢٧٠٦ في المائة من الطاقة الكهربائية التي كان متوقعا توليدها خلال عام ٢٠١٧ استنادا إلى تقديرات المجلس. ويشير المجلس إلى أن النظم الفلطاظونية لا تفي بالغرض البيئي والاقتصادي المتوخى منها إلا إذا كانت تعمل بكفاءة، وأن انخفاض الطاقة التي يتم توليدها لا يمكن من استرداد تكاليف الاستثمار. ويوصي المجلس بأن تُستخدم مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق الأهداف البيئية، وأن تُعد خطة عمل لتركيب عدادات دون تأخير في مولدات الطاقة غير المجهزة بعددات، وأن يتم تشغيل جميع النظم الفلطاظونية ورصد إنتاجها للطاقة بانتظام. وقد أكدت العملية المختلطة أن هناك خططا لبدء الرصد والتحليل المنتظمين للطاقة المولدة من النظم الفلطاظونية (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٩).

٣٦ - وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، بعد الاستفسار، أن نظاما للطاقة الكهربائية الشمسية سيتم إنشاؤه في فترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وآخر في فترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وأن التكلفة الفعلية للنظام بلغت ٣٠٠ ٢٨١ دولار لفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بينما المبلغ المدرج في الميزانية للنظام المقرر إنشاؤه في فترة ٢٠١٨/٢٠١٩ هو ٤٠٠ ٠٠٠ دولار. وسيتم تركيب نظامي الطاقة الكهربائية الشمسية في مقر العملية المختلطة في الفاشر، ثم ستقام تدريجيا نظم مماثلة في مواقع أخرى تابعة للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر ربط ١٠ آبار بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية في فترة ٢٠١٧/٢٠١٨، على أن يتم ربط ١٠ آبار أخرى في فترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وبالنظر إلى انعدام ما يبرر اقتراح ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لنظام واحد من نظم الطاقة الشمسية لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو مبلغ يفوق التكلفة الفعلية لفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وهي ٣٠٠ ٢٨١ دولار، توصي اللجنة بتخفيض المبلغ المقترح لشراء نظام للطاقة الشمسية بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٣٧ - وفيما يتعلق بتلوث التربة والتدابير العلاجية، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن العملية المختلطة قد بدأت التشييد التدريجي لهياكل احتواء الزيوت حول جميع مولدات الكهرباء، كما شرعت في الإصلاح البيولوجي للتربة. وقد أُنجز نحو ٥٠ في المائة من أعمال تشييد هياكل احتواء الزيوت في الفاشر ونبالا، بينما لا تزال هذه الأعمال في مراحلها الأولى في المواقع الأخرى. وفيما يتعلق

بالإصلاح البيولوجي للتربة، تقوم العملية المختلطة بجمع التربة الملوثة من المناطق المتضررة، ثم تقوم بأعمال الإصلاح البيولوجي في ساحة مخصصة لذلك في مقر البعثة بالفاشر.

٣٨ - وتكرر اللجنة الاستشارية قولها إن الجهود البيئية التي تبذلها العملية المختلطة، لا سيما فيما يتعلق بتوليد الطاقة الشمسية، لا تزال بطيئة وتظل في معظمها في مراحل التخطيط. وتشير اللجنة إلى أنها حثت العملية المختلطة، في عدد من المناسبات، على تكثيف جهودها البيئية والسعي إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة البديلة بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من الحاجة إلى المعدات التي تعمل بالوقود الأحفوري، بما في ذلك المولدات الكهربائية. وإضافة إلى ذلك، لا تزال اللجنة تؤكد على تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الوقوع البيئي للعملية المختلطة بوجه عام، وفق ما طلبته الجمعية العامة في قراراتها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠ (انظر A/72/636، الفقرة ٤٩؛ و A/71/836/Add.7، الفقرة ٦٤).

أنشطة برنامجية أخرى

٣٩ - ترد في الفقرتين ٩٨ و ٩٩ من وثيقة الميزانية (A/72/794) المعلومات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية الأخرى المقترح تنفيذها في فترة ٢٠١٨/٢٠١٩. فمبلغ ٨١١ ٠٠٠ دولار المقترح رسده لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ يمثل زيادة بمبلغ ٩١١ ٠٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ويشمل: (أ) مشاريع تحقيق استقرار المجتمعات المحلية (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)؛ (ب) أنشطة بناء السلام (٨١١ ٠٠٠ دولار)، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)؛ (ج) أنشطة سيادة القانون دعماً لإعادة فتح مؤسسات العدالة الجنائية، وتقديم المساعدة في مجالات بناء القدرات والهيكل الأساسية واللوجستيات إلى المؤسسات القضائية والسجنية الرئيسية في طائفة مختارة من المجالات ذات الأولوية في جميع ولايات دارفور الخمس (٥٠٠ ٠٠٠ دولار).

٤٠ - وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى توجيهات شاملة بشأن: (أ) إيضاحات بشأن أنواع النشاط البرنامجي المقرر أن تمولها بعثات حفظ السلام؛ (ب) معلومات تبرر أن الأنشطة تدعم تنفيذ المهام الصادر بها تكليف في كل بعثة؛ (ج) الميزة النسبية للبعثة في تنفيذ هذه الأنشطة وكذلك أنشطة الشركاء المنفذين؛ (د) الترتيبات التعاقدية القائمة مع الشركاء المنفذين؛ (هـ) الآليات المناسبة للرقابة والحوكمة والإبلاغ (A/71/836، الفقرة ١٧٨). تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام لا يقدم معلومات وافية بشأن النطاق والمعايير والحوكمة والإجراءات المحاسبية للأنشطة البرنامجية الممولة من عمليات حفظ السلام، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠، لكن اللجنة لا تعترض على الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية الأخرى في هذه المرحلة. وتقدم اللجنة مزيداً من الملاحظات والتوصيات بشأن الأنشطة البرنامجية لفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

خامسا - خاتمة

٤١ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع

الخامس من تقرير الأداء (A/72/687). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٤٣٨ ١١ دولار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٥٠٠ ٦٥٨ ٢٢ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٢ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/72/794). واللجنة الاستشارية، إذ تضع في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ١٨ و ٢٢ و ٢٧ و ٣١ و ٣٦ أعلاه، توصي بتخفيض الموارد المقترحة بمقدار ٦٠٠ ٢٣٣ ١١ دولار، من ٥٩٠ ٥٨٢ ٧٨٢ دولار إلى ٩٠٠ ٣٥٦ ٧٧١ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٩٠٠ ٣٥٦ ٧٧١ دولار للإنفاق على العملية المختلطة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/687)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/794)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/72/5 (Vol. II))
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانياتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانياتها المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.7 و A/72/636)
- قرارات الجمعية العامة ٢٨٤/٧٠ و ٣١٠/٧١ و ٢٥٩/٧٢
- قرارا مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) و ٢٣٦٣ (٢٠١٧)